الأمم المتحدة S/2016/840

مجلس الأمن

Distr.: General
4 October 2016
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، الذي طلب فيه المجلس إلي أن أقدم تقريرا عن تنفيذ الالتزامات المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة[(١)]. ويتناول التقرير التطورات التي استجدت منذ صدور تقريري المؤرخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦ (S/2016/232) ويقدم معلومات عن التطورات على صعيد السلام والأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات السياسية والأمنية

٢ - تواصلت الجهود المبذولة لتحييد الجماعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية. فبدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استأنفت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد القوات

(١) في هذا السياق، تشمل المنطقة البلدان الثلاثة عشر الموقِّعة على إطار السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية كشهود/جهات ضامنة للإطار وهي: الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الديمقراطية لتحرير رواندا في ٢٣ أيار/مايو. واستمرت الهجمات بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مدعومةً من البعثة، على تحالف القوى الديمقراطية والجماعات المنضوية تحت لوائه في منطقة بِيني في كيفو الشمالية. ومن المؤسف أن تلك العمليات لم تمنع التحالف من ارتكاب فظائع في بِيني يومي ١٣ و ١٤ آب/أغسطس. والواقع أن التحالف تمادى في شن هجماته الوحشية على السكان المدنيين، نظرا إلى أن هذه الجماعة المسلحة تمكّنت من الاحتفاظ بقدرتها على شن هجمات فتّاكة، على الرغم من الجهود الجارية التي يبذلها الجيش الكونغولي والبعثة للحد من قوة التحالف وتقليص منطقة عملياته. ونُفّذت أيضا عمليات لتفكيك بعض مخيمات قوات المقاومة الوطنية في إيتوري.

٣ - وأحرزت عملية تنفيذ إعلانَي نيروبي المبرمين بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ مارس السابقة تقدما ملحوظا. وترد في الفرع الرابع أدناه معلومات مفصلة عن الجهود التي يبذلها مبعوثي الخاص، بالمشاركة مع ممثلي الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون.

٤ - وعلى الصعيد السياسي، لم تحقّق بعدُ عمليتَا الحوار في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية نتائج هامة. ويرد في الفرع الرابع، تحت أنشطة مبعوثي الخاص، مزيدٌ من المعلومات عن الدعم المقدم لعمليتَي الحوار. وسجلت الحالة في جنوب السودان تحسناً طفيفاً في أعقاب عودة ريك ماشار وتعيينه نائباً أول للرئيس في نيسان/أبريل ٢٠١٦. غير أن هذا التحسّن كان قصير الأمد حيث استأنف الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان القتال في جوبا وحواليها في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه. وأسفرت الاشتباكات عن ارتفاع عدد القتلى، منهم العديد من المدنيين. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن الحالة في البلد والجهود الجارية لتسوية الأزمة في تقريري الأخير عن جنوب السودان (S/2016/552).

٥ - وأدى رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، اليمين الدستورية في ١٢ أيار/مايو، في أعقاب إعادة انتخابه في شباط/فبراير. وأُلقي القبض على زعيم المعارضة كيزا بيسيجيي واتُّهم بالخيانة لتنظيمه مراسم تنصيب صورية. وأُفرج عنه في تموز/يوليه.

٦ - وفي زامبيا، سُجّلت توترات كبيرة خلال انتخابات سلمية في ١١ آب/أغسطس على الرغم من تنظيمها في أجواء سلمية. وفي ١٥ آب/أغسطس، أعلنت اللجنة الانتخابية الزامبية أن الرئيس الحالي، إدغار لونغو، مرشح حزب الجبهة الوطنية الحاكم، قد فاز بالانتخابات على أكبر منافس له، هاكايندي هيشيليما، عن الحزب المتحد من أجل التنمية الوطنية المعارض.

٧ - ونُظّم مؤتمر القمة السادس العادي لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في لواندا الفترة من ١١ إلى ١٤ حزيران/يونيه بعنوان ”دفع عجلة التنفيذ الفعال لميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وبروتوكولاته لجعل منطقة البحيرات الكبرى تتسم بدرجة أكبر من الديمقراطية والاستقرار“ الذي تولّى رئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، رئاسته. وقد قدم مبعوثي الخاص إحاطة إلى مؤتمر القمة والاجتماعات الوزارية التي سبقت انعقاده. وخلال مؤتمر القمة، عُيّن زاكاري موبوري - مويتا، من كينيا، لرئاسة أمانة المؤتمر الدولي. وأهاب قادمة مؤتمر القمة بالأمم المتحدة رفع حظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، وحثوا جميع الأطراف الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الانخراط في الحوار السياسي، وأعادوا تأكيد دعمهم الكامل لميسّر الاتحاد الأفريقي، إيدم كودجو. وبالإضافة إلى ذلك، رحب القادة باستئناف أعمال اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة، تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا، وشجعوا حكومة بوروندي وأحزاب المعارضة على الالتزام بهذه العملية. ودعوا أيضا بوروندي ورواندا إلى تسوية خلافاتهما بالطرق الدبلوماسية وأحاطوا علما باعتزام رئيس أنغولا مساعدة البلدان في ذلك الصدد.

٨ - ورحبّ قادة مؤتمر القمة بالاتفاق المبرم بين رؤساء أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتعهّدوا بدعمه من أجل استحداث آلية متابعة مشتركة مكلَّفة بالتصدي للخطر المتزايد الذي تشكّله جماعة تحالف القوى الديمقراطية. وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حث زعماء مؤتمر القمة الأممَ المتحدة والأطراف الأخرى المعنية على تسريع عملية إعادة توطين المقاتلين السابقين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين نُزع سلاحهم والموجودين في معسكرات الإيواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو إعادة توطينهم في بلدان ثالثة خارج المنطقة. ورحّب القادة بالأنشطة التي اضطلع بها ممثلو الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، فيما يتعلق بتحييد القوى الهدامة، وأوصوا بمواصلة العمل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقة.

باء - الحالة الإنسانية

٩ - على نحو ما ذكرتُ في تقريري السابق (S/2016/232) ، ما زال تدفق اللاجئين البوروندين إلى أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، يشكّل مسألة مثيرة للقلق تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها للتصدي

لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين في المنطقة، فإن احتياجات عديدة لم تلبَّ بعد. ويتطلب تقديم ما يكفي من المساعدة إلى السكان اللاجئين رصد موارد كبيرة.

١٠ - وما زالت الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية محفوفة بكثير من التحديات، ولا سيما في شرق البلد. وأسهم استمرار أنشطة الجماعات المسلحة وورود تقارير عن اشتداد التوترات الطائفية في تشريد ٠٠٠ ٣٦٧ شخص في النصف الأول من عام ٢٠١٦، ليصل بذلك مجموع المشردين إلى ١,٧ مليون شخص في جميع أنحاء البلد. وتستضيف المقاطعات الشرقية أيضا معظم اللاجئين القادمين من البلدان المجاورة، أي ما مجموعه ٠٠٠ ٣٨٨ شخص، الذين يفِدون إليها أساساً من بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ورواندا. وعلاوة على ذلك، انتشر وباء الحمى الصفراء في ٧ من مقاطعات البلد البالغ عددها ٢٦ مقاطعة. واستمر تأثّر السكان أيضا بوباء الكوليرا، لا سيما في المقاطعات الشرقية وعلى امتداد نهر الكونغو.

١١ - وفي بوروندي، يؤدي تزايد عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى عرقلة سبل كسب المعيشة، وبالأخص في بوجومبورا. وفي ذلك السياق، تزداد الاحتياجات الإنسانية، إذْ يعاني ٠٠٠ ٥٥٠ شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويحتاج ١,١ مليون شخص إلى الحماية والخدمات الصحية، فيما يحتاج ٠٠٠ ٢٠٠ طفل إلى المساعدة في مجال التعليم. وبلغ عدد المصابين بداء الملاريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ حوالي ٥ ملايين شخص، أي أكثر من ضعف عدد المصابين به في عام ٢٠١٥. وعلاوةً على ذلك، فرّ أكثر من ٠٠٠ ٢٨٦ بوروندي إلى البلدان المجاورة، وبلغ عدد المشردين داخليا حوالي ٥٠٠ ١٠٨ شخص.

١٢ - وشهدت أوغندا استمرار تدفق اللاجئين إليها، بما في ذلك تزايد عدد الوافدين من جنوب السودان. فما يتراوح في المتوسط بين ٠٠٠ ١ و ٠٠٠ ٢ لاجئ يصل إلى أوغندا يوميا من جنوب السودان، أي ما يفوق مجموعهم ٠٠٠ ٣٠ لاجئ شهريا ويتجاوز العدد الإجمالي البالغ ٠٠٠ ٢٤ شخص لرعايا جنوب السودان الذين وصلوا إليها في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وحتى ٣١ تموز/يوليه، كان أصل ما نسبته ٤٢ في المائة من عدد اللاجئين الذين تستضيفهم أوغندا البالغ ٤٠٠ ٥٦٨ لاجئ يعود إلى جنوب السودان.

جيم - حقوق الإنسان والتعاون القضائي

١٣ - وردت تقارير عن حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. ومن تلك الانتهاكات الاستهداف المتعمد للمدنيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، والعنف الجنسي، والاختفاء القسري، والاعتقال

والاحتجاز التعسفيين، وتجنيد الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة. وقد شكّلت الانتهاكات للمعايير والمبادئ الإنسانية الدولية تهديدا لسلامة وأمن المجتمعات المحلية، والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، والضعفاء من السكان المدنيين في المناطق المتضررة. فعلى سبيل المثال، في جمهورية بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وزامبيا، وردت تقارير تفيد بوقوع أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان في سياق الحوار السياسي، وعمليات السلام، والانتخابات. فهذه الحوادث تدعو إلى مزيد من اليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق الأساسية لجميع المشاركين في العمليات السياسية.

ثالثا - تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤ - ترد معلومات مفصّلة عن حالة تنفيذ الالتزامات الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريرَيَ عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المؤرخين ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (S/2016/579) و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (S/2016/833).

باء - التزامات المنطقة

١٥ - أدت الجهود التي بذلتها الأطراف الموقعة على تنفيذ التزاماتها الإقليمية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون إلى نتائج متفاوتة، وعلى الأخص فيما يتصل بالالتزامات المتعلقة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة؛ واحترام سيادة البلدان المجاورة وسلامتها الإقليمية؛ واحترام الشواغل والمصالح الأمنية المشروعة للدول المجاورة. ورغم أن أوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا عقدت اجتماعات منفصلة رفيعة المستوى لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتحسين التعاون الثنائي، فإن العلاقات بين بوروندي ورواندا قد تدهورت في ظل مزاعم ومزاعم مضادة ترتبط بوجود عدد كبير من اللاجئين البوروندين في رواندا. وخلال اجتماع لوزراء الخارجية عُقد في لواندا، في ١٢ حزيران/يونيه، في إطار التحضير لمؤتمر القمة العادي السادس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كرّرت بوروندي طلبها الداعي إلى تكليف الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي بالتحقّق من ادعاءات بتجنيد شباب بوروندين في صفوف الجماعات المسلحة في مخيمات اللاجئين في رواندا. إلا أن رواندا رفضت تلك الادعاءات والطلب قائلةً إن زعزعة استقرار بوروندي ليس في مصلحتها واقترحت معالجة المسألة على صعيد ثنائي.

١٦ - أُحيلت بنجاح حالات أخرى تتعلق بانتهاكات عبر الحدود في المنطقة إلى الآلية المشتركة الموسعة للتحقق. وكان من بين تلك الحالات حادث مأساوي وقع في بحيرة ألبرت في ٢١ أيار/مايو، بمشاركة القوات البحرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الأوغندية. وقيل إن ثلاثة أفراد من الشرطة الأوغندية قُتلوا وأن شرطيا آخر منها أُصيب بجروح أثناء تبادل لإطلاق النار بين الجانبين. وللأسف، تعذّر على الآلية التحقيق في الحادث بسبب افتقارها إلى الأموال واللوازم اللوجستية.

١٧ - ومع ما تقدم ذكره، واصل قادة أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تعزيز تعاونهم وتحسين علاقاتهم. ففي ٤ آب/أغسطس، على سبيل المثال، قام رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، بزيارة إلى رئيس أوغندا. وخلالها، تباحث القائدان المسائل الأمنية، بما في ذلك السبل الكفيلة بتعزيز مكافحة تحالف القوى الديمقراطية، من جملة أمور أخرى. واتفقا على وضع خطة للاستخبارات والأمن المشترك لمكافحة الجماعات المتمردة التي تنشط على امتداد حدودهما المشتركة. وعلاوة على ذلك، التقى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس رواندا، بول كاغامي، على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، التي عُقدت في كيغالي، في تموز/يوليه، واجتمعا مرة أخرى في غيسينيي، رواندا، في ١٢ آب/أغسطس. وخلال اجتماعهما في غيسينيي، اتفقا على تعزيز التعاون الثنائي، عن طريق تنشيط التجارة عبر الحدود وإنتاج الطاقة من استغلال غاز الميثان في بحيرة كيفو. واتفق الرئيسان أيضا على ضرورة إنشاء آلية لتبادل المعلومات الاستخبارية بهدف تعزيز الأمن على امتداد الحدود المشتركة بين بلديهما.

١٨ - وأُحرز أيضا تقدم فيما يتعلق بالتزام حكومات المنطقة بتيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي. ففي آذار/مارس، على سبيل المثال، أعادت السلطات الكونغولية إلى الوطن الرواندي لاديسلاس نتاغانزوا، الذي كان مطلوبا للعدالة لدوره في الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤. وأبدت أيضا الحكومات الموقِّعة اهتماما متزايدا في الجمع بين نظرائها لتبادل المعلومات والخبرات بشأن المسائل القانونية المعقدة المتصلة بالتعاون القضائي.

جيم - الالتزامات على الصعيد الدولي

١٩ - في ٢١ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ”صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها“، تولى رئاستها وزير خارجية أنغولا، جورج شيكوتي. وبتلك المناسبة، أطلقتُ الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بهدف دعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وطلبتُ أيضا إلى مبعوثي الخاص أن يعمل مع مجموعة الأمم

المتحدة الإنمائية الإقليمية والممثلين القطريين ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لتيسير تنفيذ الإطار وتعزيز العلاقة بين السلام والتنمية في المنطقة.

٢٠ - وفي ٤ أيار/مايو، شارك ممثلي الخاص في اجتماع لفريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عُقد في ستوكهولم. وأطلع المشاركينَ على وجهات نظره بشأن السبل التي يمكن أن يدعم بها المجتمع الدولي الحوار السياسي الجاري، بتيسير من الاتحاد الأفريقي، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب المشاركون عن قلقهم من تقلّص الفضاء السياسي وورود تقارير عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وحالات اعتقال لأعضاء المعارضة. وفيما يتعلق بالحوار بشأن بوروندي، أشاد فريق الاتصال بالجهود التي يبذلها ميسّر جماعة شرق أفريقيا، الرئيس الأسبق لجمهورية تترانيا المتحدة، بنجامين مكابا، لاستئناف المحادثات. وتعهد المشاركون بدعم العملية وشددوا على أن اتفاق أروشا يظل حاسما لتحقيق السلام والاستقرار في البلد.

٢١ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، عقد مكتب مبعوثي الخاص، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ووفد الاتحاد الأوروبي إلى بوروندي اجتماعا في بوجومبورا لمناقشة وضع الصيغة النهائية لمشروع إقليمي تحت إشراف الاتحاد الأوروبي قيمته ١٠ ملايين يورو من المقرر أن يُنفّذ في الفترة من ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠. وسيوفّر المشروع الدعم لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون وميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠٠٦ الذي وضعه المؤتمر الدولي، في خمسة مجالات هي: إدارة الموارد الطبيعية، و الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، و التعاون القضائي، وبناء قدرات أمانة المؤتمر الدولي.

دال - آليات الرقابة المتعلقة بإطار السلام والأمن والتعاون

٢٢ - سعياً إلى تعزيز تولّي الدول الموقعة لزمام الأمور، استضافت حكومة زامبيا الاجتماع الثالث عشر للجنة الدعم التقني لإطار السلام والأمن والتعاون، الذي عُقد في لوساكا في ١٣ أيار/مايو. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المقطوعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وأوصى بإجراء تقييم لحالة تنفيذ الإطار.

٢٣ - وفي مؤتمر القمة العادي السادس للمؤتمر الدولي، المعقود في ١٤ حزيران/يونيه في لواندا، قدم مبعوثي الخاص إحاطة عما تبذله الجهات الضامنة من جهود لتعزيز الهياكل الإدارية للإطار وتحسين تولّي الدول الموقعة لزمام تنفيذه. وقد أيّد المشاركون في مؤتمر القمة

التوصيات المقدمة، لا سيما الرامية منها إلى فصل اجتماعات آلية الإشراف الإقليمية عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، وإلى جعل الدول الموقعة تستضيف الاجتماعات السنوية للآلية بالتناوب. ويهدف هذا الإصلاح إلى إتاحة عقد اجتماعات أكثر تركيزا وتحسين عملية اتخاذ القرارات ضمن الآلية. ومن المتوقع أن يُعقد الاجتماع المقبل للآلية في لواندا، في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

رابعا - أنشطة مبعوثي الخاص

٢٤ - واصل مبعوثي الخاص مساعيه الحميدة للمساعدة في تحييد القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل أيضا دعم عملية الحوار في البلد، وجهوده المبذولة لتيسير تنفيذ إعلانَي نيروبي، وتعزيز العمليات الديمقراطية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، اتخذ هو ومكتبه عدة مبادرات ترمي إلى تشجيع النساء والشباب والمجتمع المدني وتعزيز إيجاد حلول دائمة لقضايا اللاجئين، وتيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي، وتعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

ألف - تنفيذ إعلانَي نيروبي

٢٥ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، قاد مبعوثي الخاص فريقا من ممثلي الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون في زيارة إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا بهدف إشراك الأطراف في تنفيذ إعلانَي نيروبي.

٢٦ - وفي أوغندا ورواندا، حثّ الوفد زعماء حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة على الوفاء بالتزاماتهم والامتثال لعملية العودة الطوعية. وشجع أيضا المنسقَ المعيّن لمقاتلي الحركة على المشاركة في الاجتماعات المقبلة التي ستعقدها في كينشاسا آلية الرقابة الوطنية التي أنشأتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تلقت الجهات الضامنة الضمانات اللازمة لذلك، ولا سيما من السلطات الكونغولية، بعدم إلقاء القبض على وفود الحركة أو تخويفهم أثناء وجودهم في كينشاسا.

٢٧ - وأفضت هذه الجهود إلى عقد اجتماعَي تقييم مشتركَين في كينشاسا في ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو، وفي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه، بين ممثلي الحكومة الكونغولية ووفد من حركة ٢٣ مارس السابقة بقيادة منسقها، ديزيريه رويجيما. واستُعرضت خلال الاجتماع المعقود في أيار/مايو حالة تنفيذ جميع الأحكام الواردة في إعلانَي نيروبي. وخلال الاجتماع نفسه، تباحث مسؤولون من وزارة الخارجية ووزارة الداخلية وأجهزة الاستخبارات

الكونغولية حالة تنفيذ إعلانَي نيروبي مع الحركة. وتبادلت الأطراف وجهات نظرها بشأن السبل الكفيلة بتذليل الصعوبات المتبقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعفو، والإفراج عن السجناء المنتمين إلى الحركة ، وتحوّل الحركة إلى حزب سياسي، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وإعادة عناصر الحركة الذين لا يزالون محتجزين في أوغندا ورواندا إلى أوطانهم. وخلال الاجتماع الذي عقد في حزيران/يونيه، على مستوى الخبراء، شجعت الجهات الضامنة الآلية الوطنية للرقابة وممثلي حركة ٢٣ مارس السابقة على الاحتفاظ بقنوات الاتصال المباشر وتيسير تبادل المعلومات وتنظيم الاجتماعات في المستقبل.

٢٨ - وتم تسجيل فصيل حركة ٢٣ مارس السابقة الموجود في رواندا، بزعامة الأسقف جان - ماري رونيغا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية كحزب سياسي في ٣٠ أيار/مايو، تحت اسم ”تحالف إنقاذ الشعب“. وفي رد فعل على ذلك التطور، ذكر برتراند بيسيموا، الزعيم السياسي للحركة الذي وقّع على إعلانَي نيروبي، في بيان صدر في ٢ حزيران/يونيه في كمبالا أن تحويل الحركة إلى حزب سياسي لم يُتخذ بشأنه أي قرار.

باء - تحييد القوى الهدامة

٢٩ - في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو، قام مبعوثي الخاص وممثلو الجهات الضامنة الأخرى بزيارات ميدانية إلى غوما ومافيفي وإرنغيتي (إقليم بِيني)؛ وكانيابايونغا ونياميليما (إقليم روتشورو) ومونيغي (إقليم نييرياغونغو) في كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الهدف من الزيارات هو: تقييم التقدم المحرز وأهم التحديات الماثلة في مسألة تحييد القوى الهدامة، ووضع التوصيات اللازمة لتعزيز التدابير السياسية والأمنية دعما لتحييدها، بما في ذلك اتخاذ خطوات لوقف أنشطتها الاقتصادية غير المشروعة، واستكشاف السبل الكفيلة بتسريع إعادة المقاتلين السابقين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين نُزع سلاحهم إلى رواندا، وإظهار التضامن مع السكان المحليين من ضحايا القوى الهدامة. وأشرك الوفد في تلك المساعي مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، والبعثة ، والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، وممثلو المجتمعات المحلية، والمقاتلون السابقون.

٣٠ - وخلال اجتماع الوفد مع حاكم مقاطعة كيفو الشمالية، جوليان بالوكو، ألقى هذا الأخير الضوء على الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، من أجل القضاء على القوى الهدامة. وطلب الحاكم تبادل المعلومات التي تجمعها البعثة من استخدامها للطائرات بدون طيار مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تعزيز العمليات التي تُشن على القوى الهدامة. وسلّط الضوء على التوتر المتزايد

بين طائفتي ناندي والهوتو والآثار المترتبة على هذا التوتر بالنسبة لتحقيق الاستقرار في المنطقة على الأمد الطويل. وذكر أيضا أن مكافحة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عملية معقدة لأن المقاتلين في صفوف هذه القوات يحظون بالحماية ويلقون الدعم من لاجئي رواندا/الهوتو في مخيمات المشردين داخليا. ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لإجراء عملية التسجيل البيومتري للاجئين الروانديين.

٣١ - وأبلغ الوفد تعازيه للسكان في منطقتي إرينغيتي وبِيني، في أعقاب سلسلة من الهجمات الوحشية التي شنها عليهم تحالف القوى الديمقراطية. وأثنى على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لقيادتها مكافحة القوى الهدامة في ظل ظروف صعبة، وكرر تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز العمليات المشتركة مع البعثة. وحث السكان المحليين على التعاون مع القوات المسلحة الكونغولية والبعثة من خلال تبادل المعلومات عن أنشطة التحالف. وفي سياق معالجة مسألة المقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين استسلموا ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولكن اعترضوا على إعادتهم إلى وطنهم رواندا، فقد حثهم أعضاء الوفد على التعاون بدون شروط مسبقة. وأكد لأولئك المقاتلين السابقين التزام المجتمع الدولي بدعم عملية إعادة إلى الوطن بأمان وكرامة.

٣٢ - وفي ٣٠ أيار/مايو، سافر مبعوثي الخاص إلى لواندا، في زيارة ليوم واحد، أجرى خلالها مشاورات منفصلة مع وزير الدفاع، جواو مانويل لورنسو، ووزير الخارجية. وخلال الاجتماع مع وزير الدفاع، قدم مبعوثي الخاص إحاطة عن المبادرات التي تتخذها الجهات الضامنة للقضاء على القوى الهدامة. ووجّه أيضا انتباه الوزير إلى الوضع المالي الصعب الذي تواجهه الآلية المشتركة الموسعة للتحقق. وتباحث مبعوثي الخاص ووزير الخارجية الحوار السياسي في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسبل الكفيلة بتعزيز تولّي الموقعين بقدر أكبر لزمام إطار السلام والأمن والتعاون.

٣٣ - وعلى هامش مؤتمر القمة العادي السادس للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تبادل مبعوثي الخاص مع رئيس أنغولا الآراء حول التحديات التي يمثّلها تحييد القوى الهدامة. ورحّب الرئيس بالنهج التعاوني الذي تدعو الجهات الضامنة إلى اتباعه، وأعرب عن استعداد بلده لاستضافة الاجتماع المقبل لآلية الإشراف الإقليمية.

٣٤ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، سافر مبعوثي الخاص إلى برازافيل للاجتماع مع رئيس الكونغو. وتباحثا التحديات المتصلة بالقوى الهدامة، وعمليتا الحوار في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسبل الكفيلة بتيسير تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون تنفيذا كاملا. وأعرب الرئيس عن استعداد بلده لاستضافة اجتماع لآلية الإشراف الإقليمية في عام ٢٠١٧.

٣٥ - واستناداً إلى النتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العادي السادس ، نظم مبعوثي الخاص ومكتبه وأمانة المؤتمر الدولي اجتماعا لوزراء الدفاع في عدد مختار من الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نيروبي في ٢٠ تموز/يوليه. وترأس الاجتماع وزير الدفاع في أنغولا، بصفته رئيس لجنة الدفاع الوزارية للمؤتمر الدولي. وشارك في الاجتماع وزراء الدفاع وكبار الممثلين لأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وموزامبيق، إلى جانب مبعوثي الخاص، وقائد قوة البعثة، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٣٦ - وكلّف الوزراء رؤساءَ أركان الدفاع للمؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الدولَ المشاركة في الاجتماع بإجراء زيارات ميدانية إلى المناطق المتضررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إلى المخيمات التي تستضيف المقاتلين السابقين. وكلفّوا أيضا رؤساءَ أركان الدفاع بإجراء مشاورات مع لواء التدخل التابع لقوة البعثة والمسؤولين من جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن سبل تعزيز العمليات الموجهة ضد القوى الهدامة. ودعوا أيضا بأمانة المؤتمر الدولي إلى الإسراع بإنشاء آلية المتابعة الرفيعة المستوى المشتركة المتفق عليها في القمة السابقة للمؤتمر الدولي بهدف التصدي لأنشطة التجنيد التي يقوم بها التحالف في المنطقة. ومن التوصيات الأخرى المقدمة دعوة أجهزة الاستخبارات التابعة للدول المتضررة مباشرةً من أنشطة القوى الهدامة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، أهاب الوزراء بالدول الأخرى الأعضاء في المؤتمر الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تنظر في مساهمتها بقوات في البعثة أو لواء قوة التدخل التابع لها، من أجل تكثيف العمليات ضد القوى الهدامة. وأشاروا إلى أهمية اتباع نهج شامل للقضاء على القوى الهدامة يجمع بين اتخاذ تدابير عسكرية وأخرى غير عسكرية. وفي ذلك الصدد، ألقى الاجتماع الضوء على ضرورة تعزيز جهود زيادة الوعي والاتصالات لتشجيع المزيد من المقاتلين على الاستسلام.

٣٨ - وشجع الوزراء مبعوثي الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على عقد اجتماع بشأن مسألة استغلال الجماعات المسلحة للموارد الطبيعية واتجارها بها بطرق غير مشروعة. وفي ذلك الصدد، أُشير في الاجتماع إلى ضرورة تحديد الدول والشركات والأفراد المستفيدين من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تقوم بها القوى الهدامة، وفرض جزاءات عليهم، وفقا لنظم جزاءات الأمم المتحدة.

٣٩ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، عقد وزراء الدفاع في أنغولا، وأوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا اجتماعا في كمبالا للتصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية. وكانت البعثة ممثلةً في الاجتماع. وشدد الوزراء على الدور الحاسم الذي سيُناط بهياكل المؤتمر الدولي في هذا المسعى، مثل الآلية المشتركة الموسعة للتحقق والخلية المشتركة لتجميع المعلومات الاستخباراتية. وقرروا أيضا إنشاء آلية متابعة مشتركة سيكون مقرها في مقاطعة كاسيسي، أوغندا، واعتمدوا اختصاصاتها. واتُّفق أيضا على أن يجتمع فريق عامل على مستوى الخبراء في كينشاسا يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لوضع ميزانية للآلية المشتركة ومفهوم للعمليات. وأوصى الوزراء أيضا بتنفيذ عمليات متزامنة ضد تحالف القوى الديمقراطية في جميع الدول المتضررة.

٤٠ - وشجع الوزراء كذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولجنتها الوطنية للاجئين على تسريع عملية التسجيل البيوميتري للاجئين الروانديين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وحثوا مبعوثي الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على المساعدة في تسريع العودة الطوعية للاجئين، بما في ذلك من خلال الاتفاقات الثلاثية القائمة.

جيم - دعم عمليتا الحوار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

٤١ - تمشيا مع قرارَي مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) و ٢٢٧٧ (٢٠١٦)، دعا مبعوثي الخاص إلى الحوار من أجل التشجيع على تنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية وفي حينها في المنطقة.

٤٢ - وواصل مبعوثي الخاص، رفقة ممثلي الخاص ورئيس البعثة، السعي جاهدا إلى تعزيز مصداقية الحوار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي ٣٠ نيسان/أبريل، اجتمع مبعوثي الخاص وممثلي الخاص بممثلي الائتلاف الحاكم والأحزاب الرئيسية من المعارضة، وهي الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وديناميكية المعارضة، ومجموعة الأحزاب السياسية السبعة. وكان الهدف من تلك المشاورات هو تقييم مواقف الأحزاب من الحوار وتقييم ما يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي لتعزيز عملية شاملة تؤدي إلى إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية.

٤٣ - وفي ٤ تموز/يوليه، قام مبعوثي الخاص وممثلي الخاص بزيارة إلى أديس أبابا لإجراء مشاورات مع مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، وميسّر الاتحاد الأفريقي، والشركاء الآخرين. ونتيجة لذلك، أُنشئ فريق دعم دولي لتوفير الدعم للميسّر.

ويضم ممثلين للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واتُّفق أيضا على أن تنتدب الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية خبراء لمساعدة الميسر.

٤٤ - وفي أعقاب الاجتماع الافتتاحي لفريق الدعم الدولي، اجتمع مبعوثي الخاص، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمدير العام لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كيون فيرفايكي، في بروكسل، في ٩ تموز/يوليه مع لجنة الحكماء التابعة لتحالف المعارضة، وتجمّع القوى السياسية والاجتماعية المتبنِّية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، برئاسة زعيم الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، إتيان تشيسيكيدي.

٤٥ - وخلال الاجتماع، أعاد قادة المعارضة تأكيد رفضهم للحوار بالصيغة التي اقترحتها الحكومة، إلا أنها أكدت التزامها بإجراء حوار على النحو الذي تصوره مجلس الأمن. واتفقوا مبدئيا على أن يُشرع في الحوار بعد شهر تموز/يوليه بفترة وجيزة. غير أنهم حددوا بعض الشروط المسبقة لمشاركتهم في الحوار، ولا سيما مطالبة الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة، مثل الإفراج عن السجناء السياسيين، وإنهاء ما يعتبرونه مضايقة قضائية لشخصيات من المعارضة. وأصرّوا أيضا على أن يكون لفريق الدعم الدولي دور أكثر فعالية في ذلك الحوار. وخلال جلسة منفصلة عُقدت مع مبعوثي الخاص في بروكسل في ٨ تموز/يوليه، أبدى أيضا زعيم المعارضة موبز كاتومبي ترحيبه بمشاركة قوية من فريق الدعم وأعاد تأكيد دعوة المعارضة بأن يجري الحوار وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

٤٦ - وواصل ميسِّر الاتحاد الأفريقي، بدعم من فريق خبراء صغير، مشاوراته لإنجاز الأعمال التحضيرية وبدء الحوار. وفي ٢٤ تموز/يوليه، أصدر التجمّع بيانا رفض فيه تعيين السيد كودجو ميسراً، متهما إياه بالتحيز. وسعياً إلى نزع فتيل التوترات وتذليل الصعوبات التي تعترض هذه العملية، قام مبعوثي الخاص وأعضاء آخرون في فريق الدعم الدولي بزيارة إلى كينشاسا، في الفترة من ٢ إلى ٥ آب/أغسطس، أجروا خلالها مشاورات مع الأطراف والميسّر.

٤٧ - وخلال تلك المشاورات، قدمت الأطراف آراء متضاربة بشأن الحوار. فقد أشار ممثلو الائتلاف الحاكم إلى الاتصالات التي تجريها الحكومة مع المعارضة، ولا سيما مشاوراتها المكثفة مع أهم أحزاب المعارضة، الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وقد وبّخت الحكومة أيضا التجمع لرفضه لميسّر الاتحاد الأفريقي وحثت هذا الأخير على أن يعقد على الفور اجتماعا للجنة التحضيرية للحوار. وأعاد قادة التجمع، من جانبهم، التأكيد على شروطهم للمشاركة في الحوار، ولا سيما الإفراج عن السجناء السياسيين،

ووقف المضايقة القضائية لشخصيات المعارضة، وتمكين فريق الدعم الدولي من أداء دور ذي طابع مركزي أكبر في تيسير الحوار. غير أن بعض زعماء المعارضة أعربوا عن استعدادهم لقبول السيد كودجو ميسرا إذا استُوفيت الشروط الأخرى التي حددها التجمع.

٤٨ - وأعرب فريق الدعم الدولي عن تقديره للحكومة لاتخاذها قرارا في ٢٢ تموز/يوليه يقضي بالإفراج عن بعض السجناء السياسيين. وأكد أن تهيئة بيئة مواتية للحوار سيتطلب اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة. وحث أحزابَ المعارضة على الانضمام إلى الحوار بجدية وأعاد تأكيد دعمه لميسّر الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من تلك الجهود، أبلغ السيد تشيسيكيدي فريق الدعم في ٤ آب/أغسطس أن رفض التجمع للميسّر ''لا رجعة فيه''.

٤٩ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة الإفراج عن ٢٤ سجينا سياسيا من ٢٦ اسما قدمتها إليها المعارضة. ووفقا لما ذكره وزير العدل، أليكسيس تامبوي موامبا، فإن هذا الإجراء يهدف إلى التخفيف من حدة التوترات مع المعارضة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أصدر ميسّر الاتحاد الأفريقي بيانا يدعو فيه ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني إلى حضور الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، المقرر عقده في ٢٣ آب/أغسطس. وقد رفض التجمع الدعوة، تمشيا مع موقفه، ودعا إلى إضراب عام في اليوم نفسه.

٥٠ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، سافر مبعوثي الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية فانضم إلى الأعضاء الآخرين في فريق الدعم الدولي لدعم الحوار الوطني، الذي كان قد بدأ في ١ أيلول/سبتمبر في كينشاسا، بحضور ٢٨٥ مشاركا يمثلون الائتلاف الحاكم، وجناح من المعارضة، والمجتمع المدني، والكنيسة الكاثوليكية. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة دامت أسبوعين، اتفق المشاركون على تسلسل الانتخابات وقرروا إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات في وقت واحد. واتفقوا أيضا على إجراء الانتخابات المحلية، إلى جانب الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المقاطعات، إذا ما توفرت الموارد اللازمة لذلك.

٥١ - واتفق المشاركون كذلك على إجراء تحديث كامل لسجل الناخبين، وأشار العديد من المندوبين إلى ضرورة توفير التمويل الكافي للدورة الانتخابية. وذكر وزير العدل، الذي شارك في تيسير الحوار باسم الائتلاف الحاكم، أن الحكومة ستوفّر التمويل الكامل للدورة الانتخابية، بينما طلبت المعارضة دعما ماليا دوليا. وما زالت ثمة مسائل خلافية أخرى لم تتم تسويتها بعد، ولا سيما تمديد فترة حكم الرئيس بعد انتهاء ولايته الحالية والأخيرة، ودور البرلمان في فترة انتقالية مقترحة. وقد واصل فريق الدعم الدولي، أثناء تواجده في كينشاسا،

تشجيع كبار المسؤولين في التجمع على الانضمام إلى الحوار. وعلى الرغم من تلك الجهود، تمسّك التجمع بقراره عدم المشاركة في المحادثات.

٥٢ - وقد اصطدم الحوار بعقبة رئيسية يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر، عندما تحوّلت مظاهرات نظّمتها بعض أحزاب المعارضة إلى أعمال عنف واشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين أدت إلى مقتل عشرات الأشخاص.

٥٣ - واجتمع مبعوثي الخاص مع رئيس الكونغو في برازافيل في ١٢ أيلول/سبتمبر بطلب من هذا الأخير. وقد حث الرئيس فريقَ الدعم الدولي على مساعدة الأطراف في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض، ودعا إلى اتخاذ تدابير إضافية لبناء الثقة. وفي وقت سابق، اجتمع مبعوثي الخاص، في ٦ أيلول/سبتمبر، مع مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لزيادة تنسيق جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. واجتمع أيضا بزملائه المبعوثين والممثلين عن منطقة البحيرات الكبرى في بروكسل في ١٦ أيلول/سبتمبر.

٥٤ - واستمرت الأزمة التي اندلعت في بوروندي، في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في عام ٢٠١٥. وفي ٢١ أيار/مايو، شارك مبعوثي الخاص في استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية في أروشا، جمهورية تترانيا المتحدة. وكان من بين الحاضرين حكومة بوروندي والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وحضر أيضا مستشاري الخاص وكبار المسؤولين من بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وتلت حفل الافتتاح مشاورات لأربعة أيام بين ميسّر شرق أفريقيا والأطراف.

٥٥ - وفي أعقاب ذلك الاجتماع ، سافر ميسّر جماعة شرق أفريقيا، إلى بروكسل في ١٠ حزيران/يونيه، لإجراء مشاورات مع ممثلي ائتلاف المعارضة، المجلس الوطني المعني باحترام اتفاق أروشا من أجل السلام والمصالحة في بوروندي وإعادة بسط سيادة القانون. وقد نجح الميسّر في إعادة الأطراف إلى طاولة الحوار في أروشا في ١٢ تموز/يوليه. غير أن المحادثات آلت إلى الفشل، حيث ندّدت حكومة بوروندي بحضور شخصيات من المعارضة ادعت الحكومة أنها شاركت في محاولة الانقلاب المدبّرة ضد الرئيس، بيير نكورونزيتزا، في أيار/مايو ٢٠١٥.

٥٦ - واغتنم مبعوثي الخاص فرصة زيارته إلى بوجومبورا، يومي ١٠ و ١١ آب/أغسطس، لإجراء مشاورات مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، فنقل إليهما رسائل بشأن عملية الحوار. وأثناء زيارات مجاملة منفصلة إلى النائب الأول للرئيس، غاستون سينديمو، ووزير الخارجية، آلان نياميتوي، شجع مبعوثي الخاص الحكومة على الانخراط الكامل في الحوار وتقديم الدعم لميسّر

الاتحاد الأفريقي. ودعا أيضا إلى تحسين العلاقة بين بوروندي ورواندا. وأحاط علما بالشواغل التي أعربت عنها الحكومة، بما في ذلك التحديات التنظيمية المتعلقة بالحوار، وأعاد تأكيد استعداد الأمم المتحدة لمواصلة دعمها للعملية. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، قدم الميسّر إحاطة إلى رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر القمة الاستثنائي السابع عشر لجماعة شرق أفريقيا، المعقود في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة. وقد أقرّ مؤتمر القمة توصيات الميسِّر وأوعز إلى مجلس الوزراء أن يخصّص ميزانية لعملية الحوار.

دال - تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيد الإقليمي

٥٧ - متابعةً لمؤتمر يتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، عُقد في كينشاسا يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير، واصل مبعوثي الخاص مشاوراته مع الزعماء الإقليميين ودوائر الأعمال لمناقشة الخطوات المقبلة. ففي ١٦ أيار/مايو، ترأس الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للمؤتمر في نيروبي يوم ١٦ أيار/مايو. واتفق المشاركون فيه على تيسير عقد مؤتمرات في المستقبل ينصب فيها التركيز على مصالح المستثمرين، واحتياجات المنطقة، والاستنتاجات التي يتوصل إليها المؤتمر المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص. واتُّفق أيضا على وجوب أن يتولى منتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر قيادة أنشطة المتابعة. وفي ٢٠ أيار/مايو، اجتمع فريق مبعوثي الخاص مع مسؤولين من مجلس التنمية الرواندي في كيغالي، لإجراء مناقشات أولية بشأن متابعة المؤتمر المتعلق بالاستثمارات، الذي من المقرر أن تستضيفه حكومة رواندا.

هاء - التعاون مع الشركاء الإقليميين

٥٨ - في الفترة من ١٦إلى ١٨ نيسان/أبريل، حضر مبعوثي الخاص اجتماعا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في داكار ، لمناقشة حالة تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أحاط مجلس الأمن علما به في ٢٦ آذار/مارس. وفي تلك المناسبة، شدّد على ضرورة أن تعزز كيانات الأمم المتحدة أوجه تآزرها وعملها معاً على تنفيذ ما يُتخذ من مبادرات عبر الحدود لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة. وشجّع أيضا المنسقين والمديرين الإقليميين على رصد الموجود من الموارد للإطار وإنشاء صندوق استئماني عبر الحدود لتلقي مساهمات المانحين.

٥٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، سافر مبعوثي الخاص إلى روما، إيطاليا، لحضور المؤتمر الوزاري الأول المشترك بين إيطاليا وأفريقيا. وقد أتاح المؤتمر للمشاركين الرفيعي المستوى تدارس

المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الجهود المبذولة لمكافحة التطرف العنيف، والاستدامة الاقتصادية والاجتماعية – البيئية.

٦٠ – وفي الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه، شارك مبعوثي الخاص في حلقات عمل للخبراء عن منطقة البحيرات الكبرى، نظمتها حكومة سويسرا. وكان من بين المشاركين ١١ مبعوثا خاصا ومسؤولين كبار يمثلون حكومات مختلفة، ولا سيما بلجيكا، والسويد، وسويسرا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة، ومؤسسات، منها الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية. وتدارس المشاركون دور المبعوث الخاص، والتحديات التشغيلية والسياسية التي تواجههم عند الاضطلاع بالولايات المنوطة بهم. وأشاروا أيضا إلى ضرورة اكتساب فهم مشترك للتحديات والفرص، وتحديد الأهداف المشتركة، ومواءمة الإجراءات المتخذة لدعم الجهود الإقليمية. وإضافةً إلى ذلك، شدّدوا على ضرورة تعزيز التعاون بين المبعوثين والممثلين الخاصين.

واو – النهوض بالمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمجتمع المدني

٦١ – واصل مبعوثي الخاص العمل مع الشركاء للنهوض بالمرأة في المنطقة. فقد عقد الاجتماع الثاني المباشر للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة التابع لإطار السلام والأمن والتعاون في نيويورك في ٢١ آذار/مارس. إلى جانب ممثلتي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، والمبعوثة الخاصة لرئيسة الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بينيتا ديوب، وضع خطةً لتعزيز منتدى المرأة.

٦٢ – وعقد مبعوثي الخاص اجتماعا في غوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يومي ١١ و ١٢ تموز/يوليه، خُصص لتقييم التقدم الذي أحرزه منتدى المرأة في مساعدة النساء على صعيد المجتمعات الشعبية، من خلال المبادرات المتعلقة بالمِنح المالية وبناء القدرات والتمكين. وأجرى المشاركون مداولات بشأن السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة المرأة في تسوية التراعات وبناء السلام، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى ذلك، يسّرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسية وتمكين المرأة تنظيم دورة لبناء القدرات عن وضع السياسات، وتسوية التراعات، والدروس المستخلصة من مشاركة المرأة في بناء السلام. واعتمد المشاركون إعلانا يلقي الضوء على محنة النساء والفتيات في المنطقة والحاجة الملحة إلى وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق استدامة السلم والأمن والتنمية.

زاي - التشجيع على إيجاد حلول دائمة للاجئين والمشردين داخليا

٦٣ - واصل مكتب مبعوثي الخاص ومكتبه العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي والشركاء الآخرين لوضع حلول جديدة لمسألة التشرد الذي طال أمده تحفظ كرامة الأشخاص المشردين وتحسّن من الفرص المتاحة لهم، مع زيادة الدعم المقدم إلى المجتمعات المحلية المضيفة. فقد شارك مكتبه في تنظيم حلقة عمل لمدة يومين في نيروبي يومَي ٦ و ٧ حزيران/يونيه، عن الإدماج المحلي كحل للتشرد. وخلالها، تبادل مسؤولون حكوميون من أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، التي تستضيف جميعها أعدادا كبيرة من المشردين، وجهات نظرهم وخبراتهم بشأن موضوع الإدماج المحلي كحل للتشرد الطويل الأمد. وأكد الاجتماع الاهتمام المتزايد، في المنطقة وخارجها، بإيجاد حلول مبتكرة لملايين المشردين في منطقة البحيرات الكبرى.

حاء - التعاون القضائي والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

٦٤ - سعياً إلى تعزيز التعاون القضائي ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب في المنطقة، نظم مبعوثي الخاص ومكتبه وأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مؤتمرا في نيروبي يومَي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل. ويستند الاجتماع إلى الوعي المتزايد بأن التعاون القضائي على الصعيد الإقليمي أمر ضروري لمكافحة الإفلات من العقاب، وهو أحد الالتزامات الرئيسية المشمولة بإطار السلام والأمن والتعاون. وللمرة الأولى، اجتمع مديرو دوائر الادعاء العام والتحقيق من أوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، وكينيا، لبحث العقبات التي تعترض التعاون القضائي في المنطقة. ووضع الخبراء توصيات تدعو إلى اتباع نهج عملي في التعاون القضائي لمعالجة جرائم مختلفة، منها العنف الجنسي والجنساني، والإرهاب، والجرائم المتصلة بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

٦٥ - وقدم مبعوثي الخاص ومكتبه الدعم لعملية الجمع بين أكثر من ٤٠ خبيرا، في عنتيبي، أوغندا، في الفترة من ٧ إلى ٩ تموز/يوليه، برعاية مرفق التدريب الإقليمي المعني بالعنف الجنسي والجنساني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وجمع الاجتماع خبراء ومسؤولين من المنطقة، ومن تشاد وغينيا وليبريا ومالي ومدغشقر. واختُتم بتقديم توصيات لتوفير حماية أفضل للضحايا، وضمان التعجيل بتقديم مرتكبي العنف الجنسي والجنساني إلى العدالة.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

٦٦ - يسرّني أن أشير إلى أن جهود الموقّعين على إطار السلام والأمن والتعاون المبذولة لتنشيط تنفيذه قد أثمرت نتائج تبعث على التفاؤل.

٦٧ - وما زلت أشعر ببالغ القلق من التوترات السياسية المتصلة بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكرّر دعوتي جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والانخراط في الحوار الذي يتولّى الاتحاد الأفريقي تيسيره. وأثني على فريق العمل على ما أنجزه من عمل حتى الآن وأشجعه على مواصلة بذل مساعيه الحميدة دعماً لإجراء حوار سياسي جامع.

٦٨ - وما زال وجود الجماعات المسلحة المستمر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكّل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة. وأثني على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لما بذلتها من تضحيات جسام في التصدي للجماعات المسلحة. وأرحبّ أيضا بالخطوات التي اتخذتها الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون للمساعدة في تحييد الجماعات المسلحة وإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم.

٦٩ - وقد يشكّل التجنيد المكثف الذي يقوم به تحالف القوى الديمقراطية والمذابح الأخيرة المنسوبة إلى هذه الجماعة، إشارةً على تدفق الأموال إليها من مصادر خارجية، أو انضمامها إلى شبكات إرهابية وإجرامية أجنبية. وأشجع رؤساء أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا على إنشاء آلية المتابعة المتفق عليها للتصدي للتهديد الذي يشكله توسّع دائرة التجنيد الذي تقوم به الجماعة. ففي هذه المنطقة التي تشهد نموا سريعا في سكانها من الشباب، فإن قدرة الجماعات المسلحة على إغواء الشباب بالانضمام إلى شبكات إجرامية ومتطرفة وإرهابية، هي مسألة لا بد من معالجتها على سبيل الاستعجال.

٧٠ - وإنني أشعر بالتفاؤل إزاء النتائج التي تمخّض عنها اجتماع وزراء الدفاع المعقود في نيروبي في ٢٠ تموز/يوليه. فمشاركة رؤساء أركان الدفاع فيه لإسداء المشورة بشأن السبل الكفيلة بتعزيز العمليات الموجهة ضد الجماعات المسلحة من المحتمل أن تثمر نتائج إيجابية. وأدعم أيضا التوصية الداعية إلى تحديد هويات الدول والشركات والأفراد المستفيدين من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وفرض جزاءات على تلك الجهات، وفقا لنظم جزاءات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أتطلع إلى الاجتماع الذي سيُكرّس لمسألة استغلال القوى الهدامة غير المشروع للموارد الطبيعية، والذي كُلف مبعوثي الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بمهمة تنظيمه.

٧١ - وأرحب بتحسّن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا. وأشيد بالخطوات التي اتُّخذت في الآونة الأخيرة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان الثلاثة، ولا سيما في مجالَي الأمن والتعاون الاقتصادي. ويحدوني الأمل في أن هذا التقارب الأخير هو بارقة أمل بتجدّد الثقة والاستقرار في المنطقة.

٧٢ - وأثني على الدول في المنطقة لاستضافتها أعدادا كبيرة من اللاجئين وتلبية احتياجاتهم. وأرحب بالمبادرات التي تجمع بين الحكومات لاستكشاف حلول طويلة الأمد لأزمة التشرد في المنطقة. وأهيب بالمجتمع الدولي، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تدعم هذه الجهود.

٧٣ - وعلى نحو ما برهنت عليه أنشطة مبعوثي الخاص وممثلي الجهات الضامنة الأخرى، فإن إطار السلام والأمن والتعاون ما زال يبشّر بالخير، على الرغم من التحديات التي تواجه المنطقة. ولكي يتسنى لمبعوثي الخاص تقديم الدعم على نحو فعال إلى الجهات الموقّعة في تنفيذ التزاماتها، فإنه ينبغي منح مكتبه ما يكفي من الموارد. وقد أُلقي الضوء على ضرورة إمداد مكتب مبعوثي الخاص بالموارد المناسبة، خلال الاستعراض الاستراتيجي الأخير لولايته، الذي أجري عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٧ (٢٠١٦). وأهيب بمجلس الأمن أن يؤيّد التوصيات المنبثقة من الاستعراض الاستراتيجي، والتي أحلْتُها إليه بشكل منفصل.

٧٤ - وختاماً، أود أن أتوجّه بالشكر إلى مبعوثي الخاص ومكتبه لجهودهما المتواصلة في سبيل دعم وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وأهيب بمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يواصلا مساعدة الدول الموقعة في الوفاء بالتزاماتها.